PROVISIONAL
S/PV.2458
1 August 1983
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والخمسين بعد الألفين والاربعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد لينغ كنغ	(الصين)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد اوفينيكوف
	الاردن	السيد صلاح
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد كريستوسيك
	توغو	السيد ادجوبي
	زائير	السيد كبيا مكامبو
	زمبابوى	السيد تشيكيتا

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من احد اعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه .

83-60990/A

غيانـا	السيد كـران
فرنسـا	السيد لوويـه
مالطـة	السيد غاوتشي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد مارغتسون
نيكاراغـوا	السيد اكازا غالارد
هولنـدا	السيد فان دير ستويل
الولايات المتحدة الامريكية	السيد كلارك

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥

اقرار جدول الاعمال

اقر جدول الاعمال

الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الامم المتحدة (S/15481)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للنيجر لدى الامم المتحدة (S/15483)

رسالة مؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال البعثة الدائمة للاردن لدى الأمم المتحدة (S/15599)

رسالة مؤرخة في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الامم المتحدة (S/15764)

رسالة مؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الامم المتحدة (S/15890)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في جلسات سابقة بشان هذا البند ، ادعو ممثلي افغانستان والامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية وتركيا والجزائر والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية العربية السورية والسنغال وقطر وكوبا والكويت ولبنان ومالي وماليزيا ومصر والمغرب والنيجر والهند واليمن واليمن الديمقراطية ويوغوسلافيا واليونان الى شغل المقاعد المخصصة لهم جانب قاعة المجلس .

وادعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس قام السيد ظريف (افغانستان) والسيد القاسمي (الامارات العربية المتحدة) والسيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد كيرجا (تركيا) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد ساري (السنغال) والسيد جمال (قطر) والسيد روا كوري (كوبا) والسيد ابو الحسن (الكويت) والسيد فاخوري (لبنان) والسيد تراوري (مالي) والسيد زين العابدين (ماليزيا) والسيد خليل (مصر) والسيد مراني زنتار (المغرب) والسيد اومارو (النيجر) والسيد كريشنان (الهند) والسيد سلاّم (اليمن) والسيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) والسيد دونتاس (اليونان) بشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس ؛ وشغل السيد الطرزى (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : يستانف مجلس الأمن الان نظره في البند الثاني من جدول الأعمال .

المتكلم الأول هو ممثل مصر وأدعوه الى شغل المقعد المخصص على طاولة المجلس والقاء كلمته .

السيد أحمد توفيق خليل (مصر) : السيد الرئيس انه لمن دواعي سرور وفد مصر ان يرى الصين تحتل مكان الرئاسة في مجلس الأمن . ان الصداقة بين ثورة مصر والشعب الصيني صداقة عميقة ووطيدة ، ولقد ساهمت في تدعيم العلاقات بين دولتينا زيارة السيد الرئيس حسني مبارك الاخيرة الى الصين . وقد كان اول رئيس لمصر يزور الصين بهذه الصفة .

سيدى الرئيس اود ايضا ان اعبر لكم عن التقدير العميق لقيادتكم الحكيمة لاعمال مجلس الامن خلال الشهر الحالي ، تموز/يوليه ، وهو ما يتفق وما عرف عنكم من كفاءة وقدرة .

كما يسرني ان اعبر لسلفكم ، مندوب زمبابوى الدائم ، عن تهنئتنا لعمل احسن اداءه كرئيس للمجلس في شهر حزيران /يونيه .

ينعقد المجلس اليوم مرة أخرى لمعاودة النظر في الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، التي يتردى الموقف فيها بسبب السياسة الاسرائيلية ازاءها ، وسلوك سلطات الاحتلال فيها . فنحن على يقين من أن هذا المجلس ، بطبيعة المسؤوليات الموكلة اليه طبقا للميثاق ، لا يمكن أن يتغافل عن معاناة الشعب الفلسطيني الذى يعيش تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي ، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث يقترن هذا الاحتلال بظاهرة أبعد خطرا ، وهي ظاهرة طالما نبّه المجتمع الدولي الى مخالفتها للمواثيق الدولية والى أخطارها على فرص السلام . أو على الأصح هي سياسة اسرائيلية مرسومة واضحة ومعلنة لانشاء المستوطنات وازاحة وطرد السكان العرب من أراضيهم وبلادهم ، لافساح المجال لمستوطنين جدد .

ان الوجود الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة هو - كما تعلمون - وجود لدولة احتلال في الأراضي الفلسطينية ، جاء نتيجة غزو عسكرى واحتلال غير مشروع منذ عام ١٩٦٧ ، وهو وضع يحكمه سياسيا القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وما نص عليه من عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بطريق الحرب . كما تحكمه قانونا اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنظم أوضاع الاحتلال . لكن اسرائيل ترفض الأمرين معا ، فهي ترفض الانسحاب من الأراضي ، كما تعوق أى عمل من شأنه تحقيق أى تقدم يذكر نحو تسوية حقيقية للقضية الفلسطينية ، تسوية عادلة ، بالطرق السلمية ، تعيد للشعب الفلسطيني جميع حقوقه المشروعة ، حتى يكتب لمثل هذه التسوية البقاء . وفي الوقت ذاته ، لا تكتفي اسرائيل برفض تنفيذ أو الالتزام بقواعد اتفاقية جنيف ، بل تسترسل في تطبيق سياستها وأعمالها التعسفية في الأراضي الفلسطينية ، ومنها :

(١) ضم أراض جديدة من هذه المناطق الى اسرائيل ، كما فعلت بالنسبة للقدس العربية .

(٢) استعمار أراض أخرى باقامة مستوطنات يستجلب لها سكان لا حق لهم فيها .

(٣) طرد السكان العرب إما قهرا وطنا ، أو باجراءات تعسفية وفرض قيود تدفعهم الى ذلك في النهاية - وهذا ما تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلية - واما بالارهاب الذى تقوم به جماعات المستوطنين المسلحة الذين لا يردعهم في ذلك رادع من ضمير أو سلطة ، مثل هؤلاء الذين أطلقوا الرشاشات جزافا على طلبة جامعة الخليل الاسلامية .

(٤) اشاعة الاضطراب والخوف في صفوف من يبقى من السكان الفلسطينيين حتى يقبلوا الوضع القائم الظالم ويرضخوا لمطالب المستعمر .

(٥) القضاء على كل محاولات بناء أسس التعايش بين الشعبين اليهودي والعربي ، ورفض اتخاذ أي اجراءات لبناء الثقة بين الطرفين . بل ان اسرائيل تقضي على كل قنوات الاتصال ، فتعزل العمد وتحل المجالس البلدية ، وتلقي بالأهالي العزل في السجون ، وتفرض حظر التجول .

ان سياسة بناء المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة تسير بالتوازي مع اهدار حقوق سكانها العرب ، بما فيها حقوقهم الانسانية . هذا في الوقت الذي تملأ فيه اسرائيل أسماع العالم ، شرقا وغربا ، بالحديث عن حقوق الانسان .

ان زرع الأحقاد بهذه الاجراءات والأعمال ، وتجدد سقوط الضحايا العزل بين المدنيين ، انما يرجعان أساسا الى استمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية ، والى تمسك اسرائيل بسياسة بناء المستوطنات وبتطبيقها على السكان العرب ، الذين يضطرون الى ممارسة حقهم الطبيعي في الدفاع عما بقي لهم من ممتلكات وأراض وما بقي لهم من وطنهم .

ان احتجاجاتهم المشروعة تسمى تمردا ، فنجد عمد الضفة الغربية ومجالسها المدنية يعزلون بجرة قلم ، ونجدهم يوصفون بمثيري الشغب ، فلا يستحقون هم وغيرهم من سلطات الاحتلال الا الطرد والنفي ، والتشريد بقطع سبل الرزق أو السجن أو ما هو أدهى وأمر . ونحن نسمع أن بعض المسؤولين الاسرائيليين يصفون اليوم الهجوم الغادر المسلح على كلية الخليل الاسلامية بأنه عمل ارهابي . ولكننا نسمع في الوقت ذاته تصريحات منسوبة لمصادر اسرائيلية رسمية أيضا بأن السلاح في ايدي جماعات المستوطنين الاسرائيليين أمر مشروع وقانوني . ان مصر تعتبر أن اسرائيل مسؤولة مسؤولية مباشرة عن العدوان الذي وقع على جامعة الخليل الاسلامية ، وهي بوصفها دولة الاحتلال مسؤولة عن العدوان على أمن وسلامة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، في الضفة الغربية وفي قطاع غزة . ونحن نقول من هذا المنبر انه على جميع الدول ان تنبه اسرائيل الى ذلك .

ولست أذيع سرا ان أشرت هنا الى أن صحف القاهرة قد نشرت في اليومين الاخيرين اشارات مطولة الى رسالة عاجلة ارسلها يوم ٢٧ الحالي ، السيد كمال حسن علي ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرية ، الى السيد شولز ، وزير الخارجية الامريكية ، أبلغه فيها بوجهة نظر مصر ازاء

حادث الهجوم على طلبة جامعة الخليل . وطالب السيد كمال حسن علي ، في هذه الرسالة ، الولايات المتحدة بممارسة مسؤوليتها ، في اطار دورها في عملية السلام في الشرق الأوسط .

لقد نددت مصر رسميا بالهجوم الارهابي على طلبة جامعة الخليل وما أعقبه من كل الاجراءات التعسفية الأخرى من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

ان هذا العدوان المشين يؤكد من جديد مدى قسوة الظروف المعيشية اليومية التي يعانيها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة ، ومدى الخطر الذي يتعرضون له . ان مصر تطالب باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لالقاء القبض على هؤلاء الارهابيين ، وتقديمهم للمحاكمة ، ولمنع تكرار مثل هذه الأعمال .

ان جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، كان ومازال وسيظل ، هو القضية الفلسطينية . هذا ولا يخفى أن اسرائيل انما تحاول اغراق القضية الفلسطينية في خضم التطورات وأولويات أخرى في قضايا المنطقة لتصرف الأنظار عما تسترسل فيه من اجراءات القمع وتبديل مقومات الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، متصورة ، خطأ ، أن ذلك سيدخل اليأس والاستسلام في نفوس الفلسطينيين . فمنطق القوة لن يحقق السلام الذى يطالب به المجتمع الدولي ، ولن يغير من حقيقة الوجود الفلسطيني وقضية الشعب الفلسطيني . وسيطرة القوة والقهر على المدنيين العزل لا يمكن أن تسمى سلاما ، فكم من أفعال ارتكبت باسم السلام ، مثل ما ارتكب من جرائم عبر التاريخ باسم الحرية .

ان الوضع المتردى في الأراضي المحتلة يتطلب القيام بتدخل صريح وحاسم من جانب مجلس الأمن ، فاسرائيل يجب أن تكون موضع مساءلة كاملة من المجتمع الدولي ، الذى يرى مبادئ وأسس تعامله وشرعية قوانينه مهدرة لا يحفل بها . ولقد سبق لمجلس الأمن أن قرر عدم شرعية سياسة اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، واعتبر جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطبيعة الجغرافية والتركيب السكاني والوضع الادارى والقانوني في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، اجراءات باطلة ومرفوضة ـ فضلا عن أنها تشكل عقبة في طريق السلام .

ان لنا اليوم أن نتوقع وأن نأمل بل أن نطالب جميع أعضاء هذا المجلس دون استثناء بأن يتخذوا موقفا حاسما ازاء السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة حتى يتمكن المجلس من القيام بمسؤولياته في مرحلة دقيقة يتطلبها موقف بلغ مرحلة خطيرة من التصعيد ضد السكان العرب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلادى .

السيد أوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان مسألة الحالة في الأراضي العربية المحتلة شأنها شأن بقية الجوانب التي تنطوى عليها الحالة في الشرق الأوسط ، قد أصبحت بندا دائما في جدول أعمال مجلس الأمن .

ان خمس جميع جلسات مجلس الأمن يكرس لهذه المسائل . وهذا طبيعي تماما . فكل يوم تصل تقارير من الشرق الأوسط من أعمال وحشية جديدة وجرائم جديدة ترتكبها السلطات الاسرائيلية في الأراضي العربية التي اختلستها اسرائيل نتيجة العدوان .

وتلوح في الأفق بشكل أكثر وضوحا المخططات التوسعية لتل أبيب . والغرض النهائي لهذه المخططات ضم الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ والحيلولة دون التوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط . انها تبذل أقصى ما في وسعها ، كما فعلت في لبنان ، لاحتلال المزيد من الأراضي العربية .

ان مجلس الأمن لا يستطيع ، ولا ينبغي له ، أن يظل غير مبال ازاء هذه الأعمال غير الشرعية التي يرتكبها المعتدون الاسرائيليون بصورة منتظمة على الأرض العربية . ان سياسات المحتل الاسرائيلي قد جرى تقييمها على نحو صحيح في عدد من قرارات مجلس الأمن . أما فيما يتعلق بالبند الذى نبحثه اليوم ، فان علينا أن نكون على وعي بحقيقة أن مجلس الأمن قد أعلن في القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذى اتخذ في آذار/مارس ١٩٨٠ أنه ليس هناك من سلطة قانونية تخول اسرائيل اتخاذ تلك الخطوات لتغيير الطابع المادى والتركيب السكاني والبنية التنظيمية للأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . وفي ذلك الوقت طالب المجلس اسرائيل بأن تلغي هذه الخطوات وتصفي المستوطنات الحالية وأن تتوقف بصورة خاصة عن اقامة وانشاء وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية .

وينتهي الصراحة ، ماذا كان الرد الاسرائيلي على هذه المطالب العادلة والبسيطة ؟ ضم القطاع الشرقي من مدينة القدس ومرتفعات الجولان وشن أعمال عدوانية جديدة على الدول العربية المجاورة والقيام بغزو واسع ودموى للبنان . لقد ردت اسرائيل على ذلك ببناء عشرات المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تواصل بصورة منهجية تنفيذها لمخططات ترمي الى توطين الآلاف من المستوطنين . وأخيرا ردت اسرائيل بتصعيد مفاجئ للرعب الجماعي والقمع ضد السكان في المناطق المحتلة .

ويجب أن يكون من الواضح تماما أن الطغمة الحاكمة في اسرائيل تنتهج سياسة متزايدة الخطورة وغير مسؤولة . ان اسرائيل باعتمادها على القوة العسكرية ترمي بوقاحة القفاز في وجه المجتمع الدولي .

كل هذه أمور نعلمها تمام العلم .بيد انه من المهم بشكل أكبر أن نفهم سبب تصرف اسرائيل بهذا الاسلوب في الواقع . هناك سبب واحد : هو اعتمادها على دعم حماتها وشركائها الاقوياء عبر البحار . وفي هذا السياق فان سياسات واشنطن تصبح سنة بعد سنة ويوما بعد يوم موالية لاسرائيل في توجيهها . ونلحظ باستمرار توالي الحقائق الجديدة التي تشهد على هذا وهي حقائق ظلت سرا حتى وقت قريب جدا .

وقد اصبح من الحقائق الثابتة الآن انه عندما قام بيغن رئيس وزراء اسرائيل بزيارته الاولى لواشنطن في تموز/يوليه ١٩٧٧ — وعلى وجه التحديد منذ ست سنوات مضت — أخذ من الرئيس كارتر الوعد التالي ، وعلى وجه التحديد ان الرئيس كارتر لن يعود يشير علانية الى انسحاب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ " مع تعديلات طفيفة " . والواقع ان الولايات المتحدة ظلت منذ ذلك الوقت صامته بشأن هذه النقطة كانما فض فوها .

وقد اصبح من الحقائق الثابتة الآن ايضا انه عندما قام بيغن في آذار/مارس ١٩٧٨ باجراء محادثات في واشنطن مع رئيس الولايات المتحدة الامريكية فان الرئيس الامريكي اعطى الوصف التالي لفهمه لموقف اسرائيل لرئيس وزراء ذلك البلد ، أي انه وفقا للملخص الذى أدلى به الرئيس فان اسرائيل اولا لم تكن راغبة في التراجع ، سواء سياسيا أو عسكريا ، عن اى جزء من الضفة الغربية . وثانيا ان اسرائيل لم تكن راغبة في ان توقف انشاء مستوطنات جديدة او ان تحد من توسيع المستوطنات الحالية . وقد أعلم بيغن من ناحيته الرئيس الامريكي بان تلك الطريقة طريقة سلبية للتعبير عن الموقف الاسرائيلي كما اعلمه انه في حقيقة الأمر لا ينكر صواب رأى الرئيس الامريكي . وهكذا منذ خمس سنين فقط كان لدى الولايات المتحدة الامريكية فكرة واضحة جدا فيما ترغب اسرائيل القيام به في الضفة الغربية . ومع ذلك استمرت الولايات المتحدة الامريكية ومازالت مستمرة في دعمها لتل أبيب .

وهناك حقيقة قائمة اخرى هي ان بيغن اخبر الامريكيين في شهر أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ انه يرى أن لغة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) غير مقبولة عندما تشير الى " عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب " . وحسبما قاله بيغن لكارتر فان حرب ١٩٦٧ أعطت اسرائيل الحق

في تغيير الحدود . كما أخبر بيغن رئيس الولايات المتحدة بأن اسرائيل لذلك السبب لن توافق ، بأى حال من الأحوال ، على أية وثيقة تتضمن مثل هذه الصيغة . وكما نعرف فان الولايات المتحدة في الواقع قد تخلت تخليا كاملا عن تلك الصيغة في اتفاقات كامب ديفيد .

وهذا هو السبب في غطرسة اسرائيل المتزايدة . وتذعن الولايات المتحدة لكل مطلب جديد تقدمه اسرائيل على حساب العرب . وثمة خطوة أخرى في هذا الاتجاه وهي ان الموقف المعلن للادارة الامريكية يبين ان المستوطنات الاسرائيلية المنشأة على الأراضي العربية هي ــ من وجهة نظر الولايات المتحدة ــ مستوطنات قانونية . وبعد هذا كله فان الولايات المتحدة مضت قدما في هذا المجال واعلنت ان اسرائيل هي حليفتها الاستراتيجية . فليسمع هذا كل ذى سمع لان هذه الحقائق لا يمكن انكارها .

وليس هناك ادنى شك في ان المسؤولية عن المأساة الحالية في الشرق الأوسط وعن تزايد تفاقم الموقف في هذا الجزء من العالم تتحملها بصورة متساوية كل من اسرائيل والولايات المتحدة . أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فان موقفه هو كما يلي : دعم الاتحاد السوفياتي بصورة ثابتة وسيستمر في دعمه للقضية العادلة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى وكفاحها الباسل من اجل حقوقها المشروعة . ويؤكد الاتحاد السوفياتي بصورة راسخة انه يمكن ايجاد حل حقيقي للمسألة الفلسطينية والمشكلات الاخرى في الشرق الاوسط على ان يكون ذلك جزءا من تسوية شاملة على اساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ولا يمكن تحقيق السلم العادل ــ ولهذا السبب ، السلم الدائم ــ في الشرق الاوسط الا عن طريق الجهود المخلصة والجهود الجماعية بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك بطبيعة الحال منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ونحن مقتنعون بصحة هذا الموقف . وسيبرهن المستقبل على ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : ليس هناك متكلمون اخرون يرغبون في الادلاء ببيانات في هذا الاجتماع . لقد اجريت مشاورات مع الرئيس الذى سيخلفني في رئاسة المجلس عن شهر اب/اغسطس ، واود أن اعلن بان الاجتماع القادم لمجلس الامن لمواصلة النظر في هذا البند على جدول اعماله سيعقد يوم الاثنين ، أول اب/اغسطس ١٩٨٣ الساعة ١٥/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠